إغلاق فرع بنك مصر في دبي.. عقوبة أميركية تصطدم بسيادة الإمارات

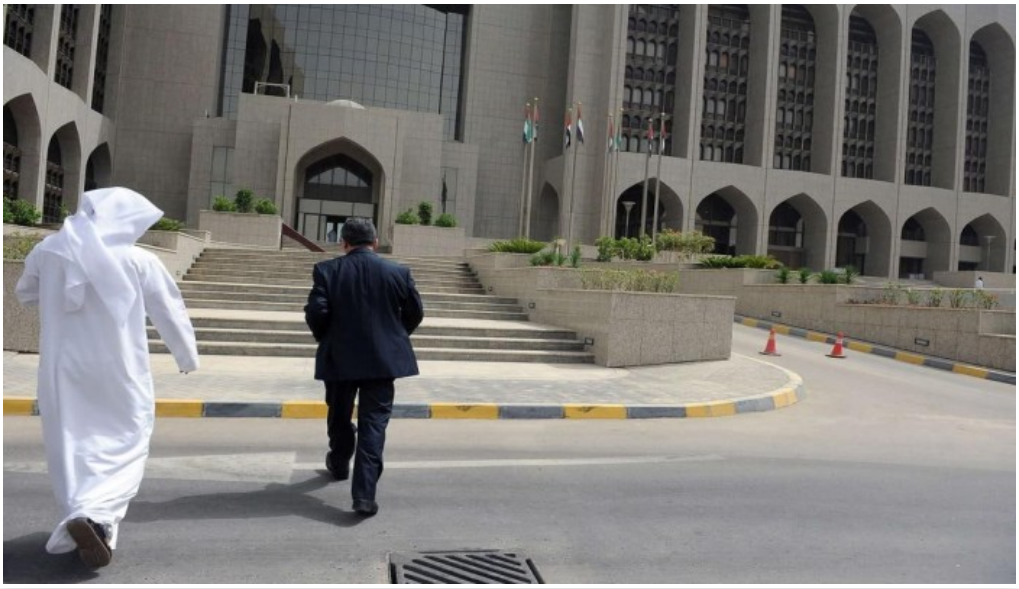

الثلاثاء 22 سبتمبر 2026 04:30 م

تتصاعد الضغوط الأميركية على بنك مصر بعد اتهام فرعه في دبي بتمرير 1.8 مليار دولار بين يناير 2024 ويونيو 2026 إلى 103 شركات مرتبطة، وفق الإخطار الأميركي، بشبكات مصرفية إيرانية موازية.

لكن تظل الأزمة أبعد من إغلاق الفرع بقرار أميركي مباشر، إذ يظل الاختصاص القانوني بيد السلطات الإماراتية، بينما تملك وزارة الخزانة أدوات أشد قسوة، أبرزها خنق التعاملات بالدولار وتهديد الصلة بشبكة سويفت.

الخزانة تضغط بلا سلطة مباشرة

وفي قراءة تحليلية، يرى عبد الخالق فاروق، الباحث والخبير الاقتصادي المعروف بانتقاده الحاد لسياسات الحكومة المالية، أن واشنطن تستخدم الملف المصرفي لفرض وصاية عملية تتجاوز حدود العقوبة وتعيد رسم حركة الأموال في المنطقة.

كما يستند التحرك إلى المادة 311 من قانون باتريوت، التي تتيح تصنيف مؤسسة مالية أجنبية باعتبارها مصدر قلق رئيسياً لغسل الأموال، ثم فرض تدابير خاصة تعزلها تدريجياً عن النظام المالي الأميركي.

وبذلك تتحول الصياغة القانونية إلى أداة ضغط سياسية، لأن منع التعامل بالدولار يرفع كلفة كل تحويل واعتماد وتمويل، ويجعل البنوك المراسلة أكثر خوفاً من الاحتفاظ بعلاقة مع الفرع أو البنك الأم.

أما الحديث عن إغلاق فرع دبي، فيحتاج إلى تدقيق، فالخزانة الأميركية لا تدير الرخص المصرفية داخل الإمارات، لكنها تستطيع جعل استمرار النشاط مكلفاً إلى حد يدفع الجهات المحلية إلى إعادة تقييم وجود الفرع.

لذلك تبدو المعركة أوسع من نزاع على تحويلات محددة، فهي اختبار لقدرة القاهرة وأبوظبي على حماية بنك حكومي من ضغط خارجي، من دون تعريض المصالح المصرفية والتجارية لعقوبات أوسع.

ومن ناحية عملية، قد يبدأ الخنق قبل صدور أي قرار نهائي، عبر تشدد البنوك الوسيطة في طلب المستندات، ورفض بعض العمليات، وتقصير آجال التسوية، ورفع رسوم المخاطر على المتعاملين مع الفرع.

بينما يظل الإجراء في مرحلته المقترحة، فإن أثره النفسي بدأ فعلياً، لأن المؤسسات المالية لا تنتظر دائماً اكتمال الحظر كي تحمي نفسها، بل تسبق القرار وتقلص التعرض لأي جهة مهددة.

المليارات تحت مجهر العقوبات

وتشير قراءة ممدوح الولي، الخبير الاقتصادي والكاتب المتابع للسياسات المالية والمنتقد لتوجهات الحكومة الاقتصادية، إلى أن رقم 1.8 مليار دولار سيبقى محور المعركة، لأنه يضع نظم الامتثال أمام اختبار علني وقاس.

كمـا أن ذكر 103 شـركات يمنح الإخطار الأميركي وزناً سياسـياً كـبيراً، حـتى قبـل إثبات كـل معاملة، إذ يـوحي بوجـود شـبكة واسـعة من الحسابات والواجهات التي يمكن استخدامها لتدوير الأموال بعيداً عن القنوات التقليدية.

غير أن الاشتباه لا يساوي الإدانة، ولذلك تملك القاهرة وأبوظبي فرصة تقديم سجلات التحويلات، وأسماء المستفيدين الحقيقيين، ومبررات العمليات، وإجراءات التحقق التي اتبعتها الفروع قبل تنفيذ المدفوعات.

وبحسب المسار المعلن، تمتـد فترة التعليقات العامة ثلاثين يوماً، ما يمنح بنك مصر والجهات الرقابيـة مساحـة للرد على كل واقعة، وشرح طبيعة العملاء، وبيان ما إذا كانت التحويلات تجارية أو مالية أو مرتبطة بترتيبات أخرى.

ثم يـأتي الاختبـار الأصعب في جودة الرد، فالـدفاع العام عن سـلامة النشاط لن يكفي إذا لم تـدعمه ملفات قابلـة للمراجعة، وتقارير امتثال مستقلة، وتسلسل واضح للموافقات التي سبقت تحويل الأموال.

في المقابل، أعلن بنك مصـر أنه يـدرس الإخطار الأميركي، وأكد اسـتمرار فرعه في الإمارات بتقديم الخدمات وفق القواعد المعمول بها، ثم شدد على دعمه الكامل للفروع وحماية حقوق العملاء.

ومع ذلـك، لا يبـدد البيـان المصـرفي القلق بالكامـل، لأن المشـكلة ليست فقط في اسـتمرار فتـح الأبواب أمام الجمهور، بل في قـدرة الفرع على تنفيذ عملياته الخارجية من دون تضييق أو عزلة أو تكلفة إضافية.

وتـذهب القراءة نفسـها إلى أن الحكومـة مطالبـة بتقـديم إجابات تفصـيلية، لا الاكتفـاء بالتنسـيق السياسـي، لأن ملـف التحويلات العـابرة للحدود يُحسم بالأدلة والضوابط الموثقة، لا بالتصريحات المطمئنة.

كـذلك تزداد حساسـية الموقـف بسـبب ارتبـاط بنـك مصـر بالدولـة وبشـبكة واسـعة من العملاء، مـا يجعـل أي تراجـع في الثقـة بـالفرع قـابلاً للانتقال إلى بنوك أخرى ومؤسسات تتعامل مع التحويلات الإقليمية.

المعركة تنتقل إلى العملاء

وفوق ذلـك، يحـذر وائـل النحـاس، الخبير الاقتصـادي ومحلل الأسواق المعروف بانتقاده لسـياسات الحكومـة في إدارة النقـد الأجنبي، من أن العقوبة المحتملة قد تصيب العملاء قبل أن تمس الإدارة المصرفية نفسها.

كما يعتمـد مصـريون يعملون في الخليـج على فروع بنـك مصـر لإرسـال التحويلات إلى الـداخل، وأي تباطؤ في التسوية أو تشـدد في قبول الحوالات سيضيف أعباء جديدة على الأسر والشركات الصغيرة.

وتمتـد شـبكة الفروع الإماراتيـة إلى أبوظبي ودبي والشارقـة ورأس الخيمـة، مـا يعني أن التـداعيات لن تبقى محصورة في مكتب واحـد، بل قد تلامس خدمات الأفراد والشركات والاستثمارات والتحويلات اليومية.

إضافة إلى ذلك، قد تتعامل البنوك العالمية مع الفرع باعتباره مخاطرة متصاعدة، فتطلب بيانات أكثر تفصيلاً من العملاء، وتؤخر المدفوعات، وتضع حدوداً إضافية على الحسابات، حتى قبل انتهاء فترة التعليقات.

وفي حال صدور القاعدة بصـيغتها النهائية، سـتواجه السـلطات المصـرية والإماراتية قراراً صـعباً بين حماية انتظام العمل المصـرفي، وتجنب الصدام مع واشنطن، والحفاظ على قنوات التحويل التي تخدم ملايين المتعاملين.

أمـا إذا جرى سـحب الإجـراء أو تعـديله بعـد الـردود، فلـن تنتهي الأزمـة تمامـاً، لأن مجرد إدراج الفرع في إخطـار عـالي الحساسـية سـيترك أثراً طويلاً على سمعته وعلاقاته بالبنوك المراسلة.

وعليه، فإن المعركـة الحقيقية لا تـدور حول لافتة فرع في دبي، بل حول من يملك حق تعريف المخاطر المصـرفية، ومن يفرض قواعد المرور على الدولار، ومن يتحمل كلفة أي خطأ في الامتثال.

ومهمـا أكـدت البيانـات الرسـمية أن الفروع تعمـل بصـورة طبيعيـة، يبقى معيـار الاسـتقرار هـو قـدرة العملاء على تحويـل أموالهم وتنفيذ تجارتهم بالسرعة نفسها، لا مجرد استمرار الموظفين في استقبال الطلبات داخل الفروع.

وفي النهاية، تضع واشـنطن بنك مصـر أمام ضـغط مزدوج: تبرير التحويلات محل الاتهام، وحماية شبكة عملائه من ارتدادات العقوبات، بينما تراقب الإمارات ومصر اختباراً حساساً لحدود السيادة والتنسيق المالي.

وبينما تقترب مهلة الثلاثين يوماً من نهايتها، سـتحدد المسـتندات المقدمة لا اللهجة السياسـية مصـير الإجراء، إلا أن الضرر الأكبر قد يكون وقع بالفعل عبر الخوف، والشك، وإعادة حسابات المؤسسات المالية.